العرب
الأحد 2021/11/21
السنة 44 العدد 12247

ضغوط سياسية وعسكرية متزامنة على الحوثيين لإجبارهم على وقف التصعيد

التحالف العربي يعلن تدمير 13 هدفا عسكريا حوثيا في عملية نوعية

تتأهب قوى غربية لممارسة المزيد من الضغوط على ميليشيا الحوثي تنضاف إلى الضغوط العسكرية التي يدفع بها التحالف العربي، ما جعل الحوثيين عاجزين عن تحقيق تقدم في مأرب المحاصرة من قبلهم وهو ما مكن قوات التحالف من إنجاز سلسلة من الانتصارات الجديدة.

عدن – توقعت مصادر سياسية يمنية مطلعة أن تشهد الفترة القادمة ضغوطا سياسية دولية على الحوثيين بقيادة الولايات المتحدة، وكذلك ضغوطا عسكرية من التحالف العربي الذي عاود قصف مواقع الحوثيين في صنعاء وصعدة، إلى جانب التحركات التي يشهدها الساحل الغربي لليمن في أعقاب تنفيذ عملية إعادة انتشار تلاها تجدد للمواجهات بين الحوثيين وقوات المقاومة المشتركة التي تمكنت من إحراز انتصارات عسكرية في مدينة حيس وريفها بعد إعادة ترسيم خط المواجهة الجديد في الحديدة.

ونجحت المقاومة في نقل المواجهات بعيدا عن ميناء الحديدة والمناطق المكتظة بالسكان وهو الأمر الذي خفف من حجم الضغوط التي كانت تمارسها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على التحالف العربي والحكومة اليمنية تحت ذرائع وحجج إنسانية.

محمود الطاهر

التحرك الدولي سيستمر بهدف ممارسة أقصى الضغوط على الحوثيين

وأدان مجلس الأمن الدولي اقتحام الحوثيين لمبنى السفارة الأميركية في صنعاء، بالتوازي مع إدراج وزارة الخزانة الأميركية قياديا بارزا في الجماعة الحوثية على قائمة العقوبات.

ويأتي هذا الحراك الدبلوماسي الدولي مع تزايد المؤشرات على رغبة المجتمع الدولي في اتباع سياسة أكثر تشددا تجاه الحوثيين الذين رفضوا كل الدعوات الأممية والدولية للقبول بمبادرة وقف إطلاق النار التي اقترحها المبعوث الأممي السابق إلى اليمن مارتن غريفيث وحظيت بموافقة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا والتحالف العربي بقيادة السعودية.

وأدان مجلس الأمن الدولي الخميس "عملية الاستيلاء والاختراق الأخيرة والمستمرة" التي قام بها الحوثيون للمجمع الذي كان يستخدم سابقًا كسفارة للولايات المتحدة في صنعاء، وهو الاقتحام الذي ترافق مع اعتقال العشرات من الموظفين المحليين.

ودعا أعضاء مجلس الأمن إلى "انسحاب فوري لجميع عناصر الحوثيين من المجمع". وطالبوا بالإفراج الفوري والآمن عن أولئك الذين ما زالوا رهن الاعتقال.

وترافق موقف أعضاء مجلس الأمن مع فرض الحكومة الأميركية لسلسلة جديدة من العقوبات طالت قيادات عسكرية حوثية كبيرة كان آخرها إدراج القيادي في الميليشيا المدعومة من إيران صالح مسفر الشاعر على قائمة العقوبات والذي يعد أحد أذرع الجماعة المالية والاقتصادية "لدوره في تقديم الدعم اللوجستي للميليشيا".

كما أدرجت وزارة الخارجية الأميركية الحوثيين في قائمة الكيانات التي تشكل قلقا خاصا لدورها في ممارسة انتهاكات واسعة للحريات الدينية إلى جانب تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية "داعش"، في الوقت الذي يناقش الكونغرس الأميركي إعادة إدراج الجماعة الحوثية ضمن المنظمات الإرهابية.

وتزامن التصعيد السياسي والدبلوماسي الدولي تجاه الحوثيين مع تجدد العمليات الجوية التي يقوم بها التحالف العربي على مناطق سيطرة الحوثيين وخصوصا في صنعاء وصعدة وعمران.

وطالت العمليات الجوية لأول مرة منذ شهور مطار صنعاء الدولي الذي قال التحالف العربي في بيان صحافي إنه "رصد نشاطا وتحركات مشبوهة لأعمال عدائية منه"، بعد أن تحول إلى "ثكنة عسكرية لإطلاق الأعمال العدائية العابرة للحدود".

واعتبر الباحث السياسي اليمني محمود الطاهر في تصريح لـ"العرب" أن التحركات الدولية تجاه الحوثيين "محاولة أخيرة لتصعيد اللهجة ضدهم، بدلًا من التدليل بعد أن أصبح المجتمع الدولي يدرك أن الحوثيين لا يمكن أن يجنحوا للسلم كما كانت تخطط إدارة بايدن وتحلم به".

وأضاف "الحوثيون تمادوا كثيرًا بفعل الدلال الدولي والأميركي لهم، وأصبحوا يهددون العالم بأسره من خلال استمرارهم باستهداف الممر الملاحي الدولي، أو من خلال اعتدائهم بشكل مباشر على المصالح الأميركية المتمثل في اقتحام سفارة واشنطن وكذلك اعتقال موظفي السفارة، وألحقوا ذلك باعتقال موظفَيْن اثنين من العاملين مع الأمم المتحدة في الحديدة".

وعن أهداف ومؤشرات الحراك الدولي الأخير، تابع الطاهر "أعتقد أن التحرك الدولي سيستمر بهدف ممارسة أقسى وأقصى الضغوط على الحوثيين لاستكشاف مدى قبولهم بدعوات المجتمع الدولي لوقف الحرب في اليمن، ووقف الهجوم على مأرب، لكني لا أتوقع أن تكون هناك استجابة للحوثيين، لأن العقوبات هذه لا تؤثر عليهم، فهم لا يسافرون ولا يملكون أرصدة في بنوك دولية، لكن من المهم تصنيف الجماعة كمكوّن وحركة إرهابية، ومنع قادتها من التجول، وعندما يتم منع القيادات الحوثية كمحمد عبدالسلام أو وفدهم التفاوضي الذي يسرح ويمرح، سنرى قبولا حوثيًا بهدف تخفيف الضغط عليهم (...) والتحركات الأخيرة أعتقد أنها مقدمة لضوء أخضر لعملية عسكرية قادمة ضد الحوثيين، وأعتقد أن ذلك سيكون قريبًا وربما قد يكون غير معلن".

ويرى مراقبون أن التحولات المتسارعة في المواقف الدولية إزاء الحوثيين تعبير عن حالة الإحباط التي وصلت إليها الدول الكبرى الفاعلة في الملف اليمني وخصوصا الولايات المتحدة التي تحولت نحو ممارسة ضغوط سياسية متصاعدة لإجبار الحوثيين على وقف التصعيد في مأرب والقبول بالمبادرة الأممية.

تقييد تحركات الحوثيين

كما يأتي التغير في الموقف الدولي انعكاسا لحالة التعثر في مسار الحوار مع النظام الإيراني الذي كان يعول عليه في التوصل إلى حزمة من الاتفاقات تشمل الأزمة اليمنية، إضافة إلى سعي واشنطن لطمأنة حلفائها في المنطقة بعد أن ظلت تمارس عليهم ضغوطا من جانب واحد منذ فوز الرئيس الأميركي جو بايدن بالرئاسة.

وميدانيا أعلنت ميليشيا الحوثي استهداف مطار جدة ومنشآت أرامكو.

وقال يحيى سريع المتحدث العسكري باسم الحوثيين في بيان له السبت إن قوات جماعته "قصفت قاعدة الملك خالد في الرياض بأربع طائرات مسيرة، وأهدافا عسكرية في مطار الملك عبدالله الدولي بجدة".

وتابع سريع "كما تم قصف مصافي أرامكو في جدة بأربع طائرات مسيرة، وهدف عسكري مهم بمطار أبها الدولي وأهداف عسكرية مختلفة في مناطق أبها وجيزان ونجران بخمس طائرات مسيرة".

البحرين تطالب لبنان بإثبات أن حزب الله يتغيّر

المنامة – طالبت البحرين السبت لبنان بإثبات أن ميليشيا حزب الله الموالية لإيران تتغير في ظل الأزمة، التي تعرفها علاقات بيروت بالعواصم الخليجية إثر تصريحات وزير الإعلام اللبناني جورج قرداحي بشأن الحرب في اليمن.

وقال وزير خارجية البحرين عبداللطيف الزياني السبت إن على لبنان إثبات أن جماعة حزب الله يمكنها "تغيير سلوكها" لرأب الصدع مع دول الخليج العربية.

ويواجه لبنان أسوأ أزمة دبلوماسية مع دول الخليج جراء تصريحات أدلى بها القرداحي، وانتقد فيها تدخل التحالف العربي بقيادة السعودية في اليمن.

ودفعت هذه التصريحات السعودية والبحرين والكويت إلى طرد سفراء لبنان لديها واستدعاء سفرائها لديه.

وبسبب القلق من تزايد نفوذ حزب الله، حجبت دول الخليج، المانح التقليدي للمساعدات إلى لبنان، دعمها لهذا البلد الذي يعاني من أزمة اقتصادية عميقة.

وقال الزياني خلال منتدى حوار المنامة للأمن المنعقد في البحرين "يمكننا تقديم الدعم ومحاولة إيجاد حلول في المستقبل، لكن ذلك بعدما يتبين أن حزب الله يمكن أن يغير سلوكه".

وذكرت السعودية أن الإجراءات التي اتخذتها ضد لبنان في الشهر الماضي، والتي تشمل حظرا على الواردات، لم تكن ردا على تصريحات الوزير فحسب وإنما لإبداء عدم الارتياح بشأن سيطرة حزب الله على السياسة في لبنان.

وكان وزير الإعلام اللبناني الجديد قد أدلى بتصريحات خلال مقابلة قبل انضمامه إلى الحكومة ويرفض الاعتذار عنها أو الاستقالة من منصبه.

وعبر رئيس جماعة حزب الله حسن نصرالله عن دعمه له في الخلاف الدبلوماسي ورفض الدعوات المطالبة باستقالته.

وسعت تركيا لاستثمار الأزمة بين لبنان ودول الخليج، حيث عبر وزير خارجيتها مولود جاويش أوغلو عن أسف بلاده للأزمة بين الطرفين.

وتسعى تركيا لاستثمار الأزمة لجهة تعزيز حضورها في لبنان على غرار ما فعلت سابقا حين تعاملت مع أزمة قطر بمنطق الغنيمة.

وتأتي تصريحات الوزير التركي بينما تواصل أنقرة جهودها للمصالحة مع كل من مصر والسعودية والإمارات، فيما لا تزال الاتصالات في مراحلها الأولى ولم ترق بعد إلى عودة طبيعية للعلاقات بين تركيا ودول الخليج.

رئيس وزراء الكويت السابق يغادر بكفالة وقد لا يعود

الكويت – حصل رئيس الوزراء الكويتي السابق الشيخ جابر المبارك على قرار من محكمة الوزراء الكويتية يسمح له بالسفر خارج الكويت، لمرة واحدة، لأسباب صحية، وذلك مقابل كفالة تبلغ 33 ألف دولار وسط تساؤلات إن كان سيلتزم بالعودة أم لا.

ولم تحدّد المحكمة موعدا لعودة المبارك الذي توجه على الفور إلى ألمانيا "لإجراء فحوص". ومن المتوقع أن يسعى المبارك لإطالة أمد بقائه في الخارج ريثما يتم التوصل إلى تسوية، أو الحصول على عفو.

وكانت المحكمة أخلت سبيل المبارك في الخامس من أكتوبر الماضي بعد نحو 6 أشهر من السجن، وذلك في مقابل كفالة مماثلة.

ويُتهم المبارك في قضية سوء استخدام الأموال في "صندوق الجيش"، وهو عبارة عن صندوق مساعدات وقروض تمويلية تقدم لضباط ومنتسبي الجيش بالإضافة إلى توزيعات نقدية في المناسبات الاجتماعية والعسكرية كالاحتفالات الوطنية المختلفة، وتكريم ذوي شهداء الجيش الكويتي.

وكان وزير الدفاع الراحل الشيخ ناصر الصباح هو الذي اكتشف الاختلاسات في نوفمبر 2019 وقدم بها بلاغا إلى النائب العام قائلا بوجود شبهة جرائم تتعلق بالمال العام في مؤسسة الجيش خلال السنوات التي سبقت تولّيه الوزارة.

وتولّى المبارك رئاسة ست حكومات خلال الفترة الممتدة من نهاية عام 2011 حتى نهاية 2019، حيث تقدم باستقالة حكومته عقب الفضيحة التي أثارت صداما مع "مجلس الأمة" الذي طلب استجوابه واستجواب أكثر من وزير في حكومته، بينهم خالد الجراح وزير الداخلية والدفاع سابقاً، وسبعة آخرين بينهم ضابطان كبيران في الجيش.

ووجه النائب العام اتهاما لخالد الجراح بالقيام بتحويلات مالية تجاوزت 240 مليون دينار (790 مليون دولار) من الصندوق بموافقة الشيخ المبارك إلى حسابات مشبوهة. وتسببت الفضيحة بأزمة داخل الأسرة الحاكمة دفعت أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى عزلهما معا، ابنه وزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح الصباح، من منصبيهما.

> محكمة الوزراء الكويتية لم تحدد موعدا لعودة الشيخ جابر المبارك الذي توجه على الفور إلى ألمانيا «لإجراء فحوص»

وتوفي الشيخ ناصر صباح الأحمد في ديسمبر الماضي بعد شهور قليلة من وفاة والده. ولكن القضية ظلت مطروحة أمام محكمة الوزراء التي استأنفت التحقيقات فيها وقضت بسجن المبارك والجراح، كما قضت بإبقاء المداولات سرية، تحاشيا لإثارة الرأي العام. إلا أن أجواء البرلمان ظلت مشحونة بالتوترات بسببها، بالنظر إلى الحجم الكبير للاختلاسات.

وينفي المبارك والجراح مسؤوليتهما عن استخدام أموال الصندوق.

ويقول مراقبون إن هذه القضية، حتى وإن لم تكن هي قضية الفساد الوحيدة التي يتهم بها مسؤولون وأفراد من الأسرة الحاكمة، إلا أنها واحدة من أكبر القضايا التي تهدد استقرار البلاد.

واختار أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد أن يترك القضية للقضاء لكي يصدر حكمه فيها. وامتنع في الوقت نفسه أن يستخدم صلاحياته بالعفو عن المتهمين، لكي لا يلطخ بهم اسمه ومكانته. ولكن هناك ضغوط داخل الأسرة الحاكمة تدعو إلى إيجاد سبيل لطيّ صفحة الماضي، من أجل البدء بصفحة جديدة تتوفر فيها وسائل مؤسسية كافية لمكافحة الفساد، ومحاكمة المتهمين.

وتقضي هذه الدعوات إلى أن يتم العفو عن كل قضايا الماضي المعروفة، ومنها قضية "صندوق الجيش". كما أن هناك دعوات إلى أن يقوم المتورّطون برد الأموال غير المشروعة مقابل العفو عنهم. إلا أن شيئا لم يتقرر بعد بالنظر إلى أن السجال الداخلي والقانوني والبرلماني ما يزال مفتوحا على خيارات شتى.

ويشير المراقبون إلى أن أمير الكويت تعمّد أن يترك تحديد ضوابط وشروط قرارات العفو الأخيرة إلى رئيس الحكومة والنائب العام ووزير الداخلية لكي يرفع عن كاهله المسؤولية عن تلك الضوابط والشروط، لاسيما وأن بعضها ما يزال مثيرا للجدل، ومنها تخفيف الأحكام على المتهمين بالتستر على "خلية العبدلي" المدعومة من حزب الله وإيران، وهي المجموعة الإرهابية التي كانت تعد لشن هجمات مسلحة ضد عدد من المؤسسات الحكومية.

ولا يستطيع المبارك أن يمتنع عن العودة إذا ما طلبته المحكمة، لأنه سوف يخرق شروط الكفالة مما يعيده إلى السجن. إلا أن عدم تحديد موعد لعودته يترك القضية مفتوحة ريثما يستجلي المعنيون بحزمة الأزمات التي تعانيها البلاد سبل الخروج منها.

واشنطن تلوح بنشر قوة ساحقة في الشرق الأوسط

المنامة – حذّر وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن السبت في المنامة من أن الولايات المتحدة قادرة على نشر "قوة ساحقة" في منطقة الشرق الأوسط.

وأكد أوستن أن واشنطن "ستنظر في كل الخيارات الضرورية" في حال فشلت الدبلوماسية في وقف البرنامج النووي الإيراني.

وجاءت تصريحات أوستن ردا على أسئلة خلال مؤتمر "حوار المنامة" في البحرين حول استعداد واشنطن للجوء إلى خيار عسكري في المنطقة إذا لزم الأمر.

ونفى أوستن في الوقت نفسه معلومات تفيد بأن الولايات المتحدة أصبحت مترددة في استخدام القوة.

وردا على سؤال عن سبب عدم رد واشنطن على هجوم الطائرات المسيرة والمدفعية الشهر الماضي على قاعدة يستخدمها التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لقتال تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا، قال أوستن إن "الولايات المتحدة تحتفظ بحقها في الدفاع عن نفسها".

وأكد الوزير الأميركي "سندافع عن أنفسنا وعن مصالحنا أيا تكن، في الزمان والمكان اللذين نختارهما".

وتابع محذرا "لا ينبغي لأي بلد أو أي شخص أن يخطئ في ذلك. نحن ملتزمون بالدفاع عن أنفسنا ومصالحنا وهذا يشمل شركاءنا أيضا. كما أننا ملتزمون بعدم السماح لإيران بامتلاك سلاح نووي".

ومن المقرر أن تجري إيران والقوى الكبرى محادثات في التاسع والعشرين من نوفمبر الجاري بهدف إحياء اتفاق فرضت بموجبه قيودا على برنامج طهران النووي مقابل تخفيف العقوبات. ولطالما نفت إيران سعيها إلى امتلاك أسلحة نووية.

وأوضح أوستن أن الهدف الرئيسي لواشنطن هو تعزيز تحالفاتها التي "لا مثيل لها" في الشرق الأوسط. لكنه أشار إلى أن التدخل العسكري يبقى خيارا مع انتشار عشرات الآلاف من جنودها في المنطقة.

وبعد خروجها من أفغانستان حيث بقيت 20 عاما في أغسطس، تستعد الولايات المتحدة لسحب قواتها من العراق بحلول نهاية العام.

ونجا رئيس الوزراء العراقي هذا الشهر من محاولة اغتيال بعد يومين من اشتباكات بين قوات الأمن وأنصار أحزاب مدعومة من إيران فقدت الدعم في الانتخابات الأخيرة.

وقالت إيران السبت إنها صادرت سفينة أجنبية في الخليج تهرّب محروقات وأعلنت توقيف طاقمها.

ومنذ فبراير، تخوض إيران وإسرائيل "حربا خفية" إذ تعرضت سفن تابعة لكل من الجانبين لهجوم في المياه حول الخليج، بينما تتهم الولايات المتحدة وإسرائيل طهران باستخدام طائرات مسيرة وصواريخ لزعزعة الاستقرار في المنطقة.

وفي تصريحات مقتضبة للمؤتمر، دعا رئيس الاستخبارات السعودية السابق الأمير تركي الفيصل إلى "تحركات عملية" في المنطقة، بما في ذلك "تطبيق كامل" لحظر إرسال الأسلحة للمتمردين الحوثيين المدعومين من إيران والذين يقاتلون تحالفا بقيادة السعودية في اليمن.